

جمهورية مصر العربية

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

القسم الجنائي

التحقيق الابتدائي والنظام الإجرائي

في

المملكة العربية السعودية

"دراسة مقارنة بالقانون المصري"

بحث لنيل درجة الماجستير في الحقوق

إعداد الطالب

عبد العزيز بن عابد بن عبد الله اللامي النمري

عضو هيئة التحقيق والإدعاء العام بالمملكة العربية السعودية

إشراف

السيد الأستاذ الدكتور / مأمون محمد سلامة

لجنة الحكم على رساله

مشرفاً ورئيساً

السيد الأستاذ الدكتور / مأمون محمد سلامة

استاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة ورئيس جامعة القاهرة السابق

عضو

الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال

استاذ القانون الجنائي ووكيل كلية الحقوق لشؤون الطلاب. جامعة القاهرة

عضو

الأستاذ الدكتور / إبراهيم عيد نايل

استاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة عين شمس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

صدق الله العظيم

الإهداء

إلى والدتي
إلى والدي
إلى زوجتي وأولادي
إلى كل من ساعدني في إنجاز في هذا
البحث

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى ، وأصلى واسلم على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين أما بعد ،،،

أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أستاذنا الفاضل :

الأستاذ الدكتور / مأمون محمد سلامة ،

رئيس جامعة القاهرة الأسبق

أستاذ قانون العقوبات والإجراءات الجنائية ،

على تفضله بالإشراف على هذا البحث ، وعلى ما قدمه لي من عون ، وما استنرت به من علمه الفياض ، طيلة فترة إعداد هذا البحث ، فقد كانت لتوجيهاته السديدة أطيب الأثر في إنجاز ه . فقد كان أستاذاً معلماً وأباً حانياً فله مني كل الشكر والتقدير على ما قدمه لي .

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذة الأفاضل

١ - الأستاذ الدكتور / أحمد عوض بلال

٢ - الأستاذ الدكتور / ابراهيم عيد نايل

على تفضلهما بالموافقة على الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذا البحث فلهما مني كل الشكر والتحية والعرفان والتقدير .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لوالدي ووالدتي فقد كانا لي سنداً وعضداً ، كما أتوجه بالشكر لزوجتي العزيزة وأبنائي فقد تحملوا مشقة غيابي عنهم طيلة فترة الإعداد لهذا البحث فلهم مني كل الشكر والتقدير . كما اشكر إخواني الأعزاء الذين وقفوا معي وقفة رجل واحد من خلال موازرتهم وتشجيعهم لي ، فلهم مني كل احترام وتقدير ، وخالص تحياتي لكل من ساعدني من أصدقائي في إنجاز هذا العمل فلهم مني جميعاً كل التحية .

وأخيراً حمواًنا أن الحمد لله رب العالمين

مُقَلَّمَةٌ

بسم الله الرحمن الرحيم
والسلامة والسلام على سيدنا محمد
خاتمه النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين

تقديم :

" لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس ، وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوى عزيز "

" ٢٥ " سورة الحديد "

فقد جمعت هذه الآية الكريمة من سورة الحديد في إعجاز مبهر مبدأ قانونية الجريمة والعقوبة (الشرعية الموضوعية) كما أرست أهمية الإجراءات الجنائية (الشرعية الإجرائية)

يقول ابن كثير في تفسيره : أن المقصود بالبينات في هذه الآية هي الحجج الباهرات والأدلة القاطعات اللازمة لإقامة العقوبات لإعلاء " الميزان " وهو العدل كغاية عظمى مبتغاة "القسط "

والمقصود بالحديد ذو البأس الشديد هو العقوبة الرادعة لمن أبى الحق وعانده بعد قيام الحجة عليه ففي البأس الشديد ومعه تتحقق المنافع للناس في معاشهم وحياتهم.

إذن لا جريمة بدون عقوبة تحقق هدفاً مبتغى ، ولا جريمة بدون أدلة وبراهين كافية للثبوت من وقوعها ونسبتها لفاعلها.

وقد اجتهد الإنسان بعد فترات الهمجية الأولى في ضبط علاقاته بالآخرين ووضع قواعد ملزمة للسلوكيات تفرق بين المباح وغير المباح ووضعها بين شقي التحريم والتجريم

وذلك كله مع إعلاء الأصل في الأشياء وهو الإباحة وإن الأصل في الإنسان البراءة.

وقد اضطبغت الصورة الأولى لقواعد السلوك بصبغة إلهية " ميتا فيزيقية " نسبها الإنسان إلى الآلهة البدائية بحكم فكرتي " التابو " و " الطوطم " ثم تحولت شيئاً فشيئاً إلى قواعد " عرفية " ثم إلى قواعد مكتوبة ومعلنة .

وتضمن أحكام النظام الإجرائي أعمال الموازنة بين مصلحة العقاب وحريات الأفراد أو الموازنة بين مصلحة المجتمع في العقاب وبين أصل البراءة في الإنسان .

ولقد سبقت الشريعة الإسلامية الغراء في أصولها وأحكامها كل التشريعات الوضعية فيما وضعت من نصوص تحكم الشرعية الموضوعية والشرعية الإجرائية على حد سواء منذ لحظة وقوع الجريمة (الجانب الوقائي) إلى الجانب القمعي المتعلق بضبط الجريمة بعد وقوعها والتحقيق فيها وإلى لحظة المحاكمة والحكم والتنفيذ العقابي.

ولقد هُديت المملكة العربية السعودية إلى الإحتكام إلى شرع الله تعالى وسنة نبيه الكريم في شتى شئون الحياة ؛ فنصت المادة الأولى في النظام الأساسي للحكم على أن " المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة دينها الإسلام ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله - صلى الله عليه وسلم - ولغتها هي اللغة العربية "

ومعنى هذا أن جميع ما ورد في الأنظمة والتعليمات لا يخرج عن الأحكام الشرعية وما أجمع عليه الفقهاء قديماً وحديثاً .

فقد نصت المادة (٤٨) من النظام الأساسي للحكم على أن " نطق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة " .

ونصت المادة (٥٥) من نفس النظام على " أن يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الإسلام ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية " .

الفہرس

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢	المقدمة
٥	باب تمهيدى
	التنظيم القضائى الجنائى فى المملكة العربية السعودية والمحاكمة الجنائية
٨	النظام الإجرائى فى المملكة العربية السعودية
٩	مرحلة المحاكمة
١٠	العلاقة بين النظام الإجرائى والشريعة الإسلامية
١٢	تقسيم الدعوى فى النظام الإجرائى السعودى
١٤	النظام الإجرائى وأصل البراءة فى الإنسان " المتهم "
١٧	أهم مصادر النظام الإجرائى فى المملكة العربية السعودية " قبل صدور النظام الجديد "
١٨	المراسيم الملكية
١٩	الأوامر السامية : القرارات التنفيذية
٢١	الفتاوى وقرارات السلطة القضائية
٢٣	خصائص النظام الإجرائى فى المملكة العربية السعودية
٢٧	التحقيق الابتدائى فى مرحلة ما قبل المحاكمة
٢٨	طبيعة التحقيق الابتدائى
٣٠	السلطات المختصة بالتحقيق الابتدائى
٣٢	السلطات المختصة بالتحقيق الابتدائى فى المملكة العربية السعودية
٣٦	التحقيق الابتدائى فى ظل قيام هيئة التحقيق والإدعاء العام
٣٧	تنظيم هيئة التحقيق والإدعاء العام فى المملكة العربية السعودية
٣٨	تشكيل هيئة التحقيق والإدعاء العام
٤٢	اختصاصات هيئة التحقيق والإدعاء
٤٩	مدى مشروعية تفويض الهيئة بالتحقيق
٥١	مبدأ الفصل بين سلطتى التحقيق والادعاء
٥٢	نظام الاتهام الفردى
٥٤	نظام الاتهام الأهلى
٥٥	نظام الاتهام القضائى " التتقىبى "
٥٦	خصائص نظام الاتهام القضائى
٥٨	نظام الاتهام العام

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٦٠	مبدأ الفصل بين سلطتى التحقيق والاثهام فى النظام السعودى
٦٣	موقف الشريعة الإسلامية من نظام الادعاء العام
٦٤	نظام الإدعاء العام فى المملكة العربية السعودية
٦٧	الباب الاول
	التنظيم التشريعى والقواعد العامة للتحقيق الابتدائى
٦٨	الفصل الاول
	المبادئ الأساسية وإجراءات التحقيق الابتدائى
٦٩	المبحث الأول : المبادئ الأساسية وإجراءات التحقيق الابتدائى فى القانون المصرى
٧٠	المطلب الأول : تدوين التحقيق
٧٤	المطلب الثانى : سرية التحقيق
٧٨	المبحث الثانى : المبادئ الأساسية وإجراءات التحقيق الابتدائى فى النظام الإجرائى السعودى
٧٨	المطلب الأول : تدوين التحقيق
٨٢	المطلب الثانى: سرية التحقيق
٨٥	الفصل الثانى
	إجراءات جمع الأدلة
٨٦	المبحث الأول : التتقيب عن الأدلة
٨٧	المطلب الأول: إجراءات الإنتقال والمعاينة فى التشريع المصرى
٨٨	آثار المعاينة
٩٠	المطلب الثانى : إجراءات الإنتقال والمعاينة فى النظام السعودى
٩٣	المبحث الثانى : سماع الشهود
٩٤	المطلب الأول : سماع الشهود فى القانون الإجرائى المصرى
٩٥	كيفية سماع الشهود.....
٩٦	ضمانات الشاهد
٩٧	المطلب الثانى : سماع الشهود فى النظام الإجرائى السعودى.....
٩٨	حكم الشهادة فى الحدود.....
٩٩	تحليف الشهود
١٠٠	إجراءات سماع الشهود فى النظام السعودى

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٠١	الاستماع الى شهادة النساء
١٠٣	الفصل الثالث
	ضبط الأشياء والتصرف فيها
١٠٤	المبحث الأول : ضبط الاشياء
١٠٤	المطلب الأول : ضبط الأشياء في القانون المصري
١٠٥	قيود الضبط
١٠٧	ضبط الأشياء لدى البنوك
١٠٨	أحكام تنفيذ الضبط
١٠٩	الإطلاع على المضبوطات
١١٠	المطلب الثاني : ضبط الأشياء في النظام الجزائري السعودي
١١١	قيود الضبط في النظام السعودي
١١٢	قيود ضبط الخطابات والرسائل وغيرها من وسائل الاتصال
١١٣	حظر ضبط بعض الأشياء
١١٤	المبحث الثاني : التصرف في الأشياء المضبوطة
١١٤	المطلب الأول : التصرف في الأشياء المضبوطة في القانون المصري
١١٥	المطلب الثاني : التصرف في الأشياء في النظام السعودي
١١٧	الفصل الرابع
	التفتيش والاستجواب والمواجهة
١١٨	المبحث الأول : التفتيش
١١٨	التفتيش في الشريعة الاسلامية
١٢٠	المطلب الأول : تفتيش الأشخاص
١٢٢	تفتيش الأشخاص في القانون الإجرائي المصري
١٢٣	موضوع تفتيش الأشخاص
١٢٥	تنفيذ التفتيش
١٢٥	تفتيش الانثى
١٢٦	تفتيش شخص غير المتهم
١٢٧	تفتيش الأشخاص في نظام الإجراءات السعودية
١٣١	المطلب الثاني : تفتيش المساكن
١٣١	الفرع الأول : تفتيش المساكن في القانون الإجرائي المصري

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
حظر تفتيش بعض الأماكن الخاصة	١٣٥
الشروط الشكلية لتفتيش المساكن	١٣٦
الفرع الثاني : تفتيش المساكن في النظام الجزائي السعودي	١٣٨
الشروط الموضوعية لتفتيش المساكن	١٣٩
الشروط الشكلية لتفتيش المسكن	١٤٠
المبحث الثاني : الاستجواب والمواجهة	١٤٣
تعريف الاستجواب	١٤٣
أهمية الاستجواب	١٤٤
المعايير الشرعية للاستجواب	١٤٥
المطلب الأول : الاستجواب في قانون الإجراءات المصري	١٤٦
ميعاد الاستجواب	١٤٧
بطـلان الاستجواب	١٤٩
المطلب الثاني : الاستجواب والمواجهة في النظام السعودي	١٥٠
إجراءات الاستجواب	١٥١
اختصاص جرائم الحدود لبعض الضمانات الخاصة	١٥٤
الباب الثاني	١٥٦
ضمانات المتهم والإجراءات الاحتياكية وأوامر التحقيق الابتدائي والتصرف فيها	
الفصل الأول	١٥٨
ضمانات المتهم في التحقيق الابتدائي	
المبحث الأول : حق المتهم في الاستعانة بمدافع	١٥٩
المطلب الأول : في النظام المصري	١٥٩
المطلب الثاني : حق المتهم في الاستعانة بمدافع في النظام السعودي	١٦١
المبحث الثاني : حق المتهم في الاستعانة بمترجم	١٦٤
المطلب الأول : في القانون المصري	١٦٤
الشروط الواجب توافرها في المترجم	١٦٥
المطلب الثاني : حق الاستعانة بمترجم في النظام الاجرائي السعودي	١٦٦
الفصل الثاني	١٦٨
الاجراءات الاحتياكية وأوامر التحقيق الابتدائي	
أنواع الإجراءات الاحتياطية	١٦٩

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
١٧٠	المبحث الأول : الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم في القانون الاجرائي المصري
١٧١	المطلب الأول : الأمر بالحضور
١٧٣	المطلب الثاني : الأمر بالضبط والاحضار
١٧٤	مجال الأمر بالضبط والاحضار
١٧٥	مدة القبض
١٧٦	بطلان القبض
١٧٧	المطلب الثالث : الأمر بالحبس الاحتياطي (امر التوقيف)
١٧٨	الحبس الاحتياطي وأصل البراءة في الانسان
١٧٩	الجهات القضائية التى تملك الحبس الاحتياطي
١٨٠	حظر الحبس الاحتياطي
١٨٣	المطلب الرابع : الإفراج المؤقت
١٨٤	الفرع الأول : ضمانات الافراج المؤقت
١٨٤	الفرع الثانى : إلغاء أمر الإفراج
١٨٤	الفرع الثالث : الافراج الوجوبى
١٨٦	المبحث الثانى : الإجراءات الاحتياطية ضد المتهم في النظام الاجرائي السعودي
١٨٦	المطلب الأول : الأمر بالحضور
١٨٧	المطلب الثانى : الأمر بالضبط والاحضار
١٩١	المطلب الثالث : الحبس الاحتياطي " امر التوقيف "
١٩١	الفرع الأول : نطاقه وحدوده
١٩٢	الفرع الثانى : النظم من التوقيف
١٩٣	المطلب الرابع : الافراج عن الموقوف احتياطياً
١٩٣	الفرع الأول : طبيعتها وحالاتها
١٩٥	الفرع الثانى : إلغاء أمر الإفراج وسلطاته
١٩٦	الفرع الثالث : الافراج بالكفالة الحضورية او الغرامية
١٩٦	طبيعة الأمر بالإفراج بالكفالة الحضورية او الغرامية وآراء فقهاء الشريعة الإسلامية .
١٩٩	الفصل الثالث
	أوامر التصرف في التحقيق الابتدائي في التشريع المقارن
٢٠٠	المبحث الأول : تحريك الدعوى الجنائية والأمر بالإحالة
٢٠١	المطلب الأول : رفع الدعوى الجنائية في الجنايات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
٢٠١	الفرع الأول : رفع الدعوى في الجنائيات في القانون المصري
٢٠٣	شروط الأمر بالإحالة
٢٠٤	أثر الأمر بالإحالة.....
٢٠٥	الفرع الثاني : الاحالة في الجنح والمخالفات
٢٠٧	المطلب الثاني : تحريك الدعوى الجنائية في النظام السعودي " بحسب قواعد الشريعة الاسلامية "
٢٠٧	الفرع الأول : في ظل غياب هيئة التحقيق والادعاء العام.....
٢٠٩	الفرع الثاني : في ظل النظام الإجرائي السعودي الجديد وقيام هيئة التحقيق والإدعاء العام
٢١٠	شروط قرار الإتهام
٢١١	رفع قرار الاتهام
٢١٢	المبحث الثاني : الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية
٢١٢	المطلب الأول : الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في القانون المصري
٢١٢	الفرع الأول : " تعريفه - طبيعته - شروطه - تسببيه - أسبابه "
٢١٤	الفرع الثاني : " سلطاته - اعلانه - الغاؤه - حجبه - استنأؤه "
٢٢٠	المطلب الثاني : الأمر بالألا وجه لاقامة الدعوى الجنائية في النظام السعودي
٢٢٠	الفرع الأول " ماهيته - شروطه - طبيعته "
٢٢١	الفرع الثاني : " سلطاته - حالاته - حجبه - الغاؤه - التظلم منه "
٢٢٦	الخاتمة
٢٢٦	النتائج والتوصيات
٢٢٩	المصادر والمراجع
٢٤٠	فهرس المحتويات